الشخصية القانونية للكائن الجديد " الشخص الافتراضي والروبوت "

The legal personality of the new Object " Virtual Person and the robot"

تاريخ الارسال: 2019/11/09	تاريخ القبول: 2020/06/09	تاريخ النشر: 2020/06/30

*د. نساخ فطيمة
جامعة الجزائر1
nessakh150@gmail.com

الملخص :

لا يمكن لأحد أن ينكر ما توصل إليه المجتمع من تطور تكنولوجي ورقمي ، فأصبحنا أمام روبوتات فائقة الذكاء (الذكاء الاصطناعي) تحاكي الذكاء البشري ، وقد تتجاوزه في بعض الأحيان وتستقل بقرارات منفردة ، ووجود ما يسمى بالأشخاص الافتراضية السابحة في العالم الافتراضي التي تمثل الإنسان في هذا العالم الخيالي .

فالمنظومة القانونية لم تنظم هذه الحالات بل ما يعرفه القانون الخاص إلا التقسيم الثنائي المعتمد منذ العهد الروماني (أشخاص وأشياء) وكل ما خرج عن هذا التقسيم فهو حالات خاصة .

فمازال القانون في معظم البلدان لم يحدد نظامها في المنظومة القانونية ، والجدل قائم مع وجود عدة محاولات أكاديمية وقانونية إلى تحديد نظامها ومحلها في المنظومة القانونية خاصة إذا كانت مصدرا للضرر ، وذلك باقتراح إيجاد لها شخصية قانونية وميكانيزم للمسؤولية التضامنية بدون خطأ وغيرها من الاقتراحات .

فالطرح وارد في معظم التشريعات الحالية ، لذلك لابد من تحديد نظام خاص بها ، ويبقى النقاش قائم ومتواصل من جهة والتطور مستمر و متواصل من جهة أخرى .

الكلمات المفتاحية : الشخص الافتراضي ، الروبوت ، الشخصية القانونية ، العالم الرقمي ، الذكاء الاصطناعي .

***المؤلف المرسل :** نساخ فطيمة

Abstract :

It's undeniable the technological and digital development of society, we are in presence of super intelligent robots (Artificial Intelligence) that imitate human intelligence, which sometimes exceed and individualizes with their own decisions in this imaginary world.

The legal system did not regulate these cases, and special law known only a bilateral division adopted by the roman covenant (people and things) and everything that came out of this division is special cases. In most countries, the law has not yet defined a regulation and controversy exists, with several academic and legal attempts to define its regulation and place, especially if it's a source of harm, by proposing to find a legal personification and a mechanism of responsibility without failures and other suggestions. The proposal is contained in most of the current legislation, but it is necessary to establish a specific system for it. And the debate is ongoing, and development continues to advance.

Keywords: Virtual person ; Robot ; Legal Personality ; Digital World ; Artificial intelligence

مقدمة :

لقد كان للتطور التكنولوجي الرقمي أثرا واسعا في المجتمع ، فأنتقل المجتمع بذلك إلى حياة طابعها إلكتروني وفيه أخذ الذكاء الاصطناعي حيزا الذي هو في تطور مستمر في معظم مجالات الحياة اليومية للفرد ، هذا ما يؤكد لا محالة أن المجتمع في تطور مستمر ومتواصل محققا بذلك نجاحات باهرة ، مما يستدعي إعادة النظر في كل منظومات المجتمع وذلك من كل النواحي اقتصاديا واجتماعيا و أمنيا ، خاصة و بخصوص المنظومة التشريعية التي يقع لزاما على المشرع ضرورة تحيين التشريعات الحالية تماشيا مع هذا العالم الرقمي ، فبعدما كان يعالج النشاطات الإنسانية أصبح اليوم يصطدم بنشاطات تقوم بها البرمجيات والروبوتات الرقمية ذات ذكاء اصطناعي،مع العلم أنه مفهوم الذكاء الاصطناعي يكمن في البرمجيات داخل هذا الرجل الآلي وما هذا الأخير إلا الوسيلة المساعدة لتطبيق مفهوم الذكاء الاصطناعي على أرض الواقع [1] ، التي أصبحت تستقل عن الإنسان،

هذا ما أدى إلى طرح التساؤل التالي هل يمكن لهذه التقنيات الرقمية الذكية أن تمثل مصالحنا ؟ [2] .

عرف بذلك الفرد هذا التحول العلمي التكنولوجي وذلك بظهور واستعمال الانترنت فأصبح يبرم العقود الإلكترونية ، ويراد بالعقد الإلكتروني ذلك العقد الذي يتم فيه استخدام الوسائل الإلكترونية في التعبير عن الإرادة [3] ، فأصبحنا أمام حاسوب يقوم بنفس [4] النشاطات التي يقوم بها الإنسان (الفهم والترجمة والتقييم) [5] ، وينشئ الشركات إلكترونيا [6] والتي من أسباب انتشارها التوسع في استعمال النقود البلاستيكية مثل الفيزا كارد ، كذلك التطور الكبير في استخدام الحاسبات وبرامجها ، وأصبح الإنسان يتصل إلكترونيا بالعديد من الأصدقاء والأهل والأقارب وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، وأصبح للشخص هوية متعددة عبر المواقع والتي قد تتوافق مع هويته الحقيقية أو يستعمل هوية أخرى ، فانتقلنا بذلك مع التطور من الكمبيوتر إلى الروبوت ، هذا هو التطور الذي صبغ العالم الحديث والذي لا مفر منه .

لم يتوقف التطور التكنولوجي في حد معين ، وفيه يتحكم الفرد في التكنولوجيا وبالتحديد ما أنتجه من روبوتات و أشياء متطورة تحمل من الذكاء الاصطناعي يفوق الذكاء الإنساني البشري ، ويعرف الذكاء الاصطناعي [7] أنه سلوك وخصائص معينة تتسم بها البرامج الحاسوبية تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها ، بمعنى يكون الحاسوب مؤهلا للقيام بالوظائف لم يبرمج عليها من قبل ، أي أن الحاسوب لا يعتمد على المعلومات التي يغذى بها إلكترونيا أو آليا [8] ، ومن أهم هذه الخصائص القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة .

إذا كان الإنسان متحكم في ما اخترعه فلا يطرح الإشكال فالاستعمال والمراقبة في يد منتجها أو مستعملها ، إنما يطرح الإشكال بالنسبة للاختراعات والروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي المتفوقة والمستقلة عن سيطرة الإنسان ، مع العلم أن الذكاء الاصطناعي قد يكون مدمج في الروبوتات أو في موقع انترنت أو في البرمجيات [9] .

من هنا هل لنا أن نقول عنها أنها مجرد امتداد للإنسان أم لنا أن نقول أنها شخص قانوني جديد له الاستقلالية عن الإنسان بما أنه يتصرف بشكل مستقل وله ذكاء يفوق ذكاء الشخص الطبيعي بالتالي يتمتع بالشخصية القانونية ؟ .

لمعالجة هاته الإشكالية الواردة بخصوص الشخص الافتراضي والروبوت اتبعنا المنهج التحليلي غالبا هذا من جهة وناذرا لجأنا إلى المنهج الوصفي من جهة أخرى وذلك للوصول إلى النتائج في نهاية هذه الورقة البحثية ، فتناولنا تحديد معنى الشخص الافتراضي ما بين الحقيقة و الخيال هذا من جهة (أولا) ، ومن جهة أخرى الولوج إلى فكرة مدى اعتبار الشخص الافتراضي و الروبوت شخص قانوني يتمتع بالشخصية القانونية (ثانيا) .

أولا : الشخص الافتراضي ما بين الحقيقة والخيال

يقوم القانون الخاص على التفرقة الأساسية ما بين الأشخاص والأشياء ، ويعتبر القانون الروماني مصدرا لهذه التفرقة ، ومن بين الأشخاص التي يعرفها القانون نجد الشخص الطبيعي والشخص المعنوي ، فكلاهما بتوفر شروط حددها القانون يتمتع بالشخصية القانونية ، وبالرجوع إلى القانون المدني الجزائري ينحصر الشرط لكي يتمتع الإنسان الطبيعي بالشخصية القانونية شرط الولادة حيا طبقا لنص المادة 25 /1 ، أما عن الشخص المعنوي (الاعتباري) ينحصر أهم شرط لكي يتمتع بالشخصية القانونية في شرط الاعتراف (عام ، خاص) الذي يمنحه الشخصية القانونية بالتالي يبدأ تاريخ ميلاده من تاريخ الاعتراف به .

لكن مع التطور ظهر ما يسمى بالشخص الافتراضي personne virtuelle وما يسمى كذلك بالروبوتات الذكية ، وهذه لا يمكن تصنيفها وفق التصنيف السابق أي التصنيف الثنائي فهي ليست إنسان ولا شيء ، فالقواعد القانونية الموجودة لا تستطيع فرض سيطرتها على هذه الكائنات الجديدة والتي أصبح لها الدور الفعال في المجتمعات الحالية .

فما هو وضع الشخص الافتراضي في التشريع علما أنه القانون الخاص بالتحديد لا يعرف هذا المفهوم ، فالشخص الافتراضي personne virtuelle شخص رقمي (1) ، ولكنه موجود وجديد وحقيقة (2) .

1: الشخص الافتراضي " شخص رقمي"

ما نعلمه من خلال الدراسات القانونية هو الشخص القانوني في صورة إما شخص طبيعي أو شخص معنوي أي الاعتباري ، لكن ما تولد عن التقنيات التكنولوجية الرقمية من كائنات أصبحت لها وجود في الواقع وذلك من خلال التطور الذي عرفه المجتمع والذي جسدته أنامل المخترع بتوظيف قدراته الفكرية الذكية ، فأصبح من الضروري تحديد

نظامها والآثار المترتبة عن هذه التكنولوجيا الجديدة المحملة بالذكاء الاصطناعي خاصة إذا ما أصبحت مصدرا للأضرار تمس الأشخاص والإنسانية جمعاء .

إن الشخص الافتراضي personne virtuelle مفهوم غامض ، رغم ذلك فإنه لا يراد به أن كل شخص يتفحص الانترنت أنه شخص الافتراضي .

جاء في تعريف الشخص الافتراضي وفق علم النفس الافتراضي أنه " كل من يحتفظ بمعرف واحد يتفاعل به مع كل من يشاركونه الاهتمام على الشبكة أو يقدمون له خدمات أو يستفيدون من تفاعله معهم بأية صورة قابلة للضبط لتحديد التفاعل الشخص مع الجماعات أو الأفراد " [10] ، أو أنه عبارة عن هوية تخرق حدود الهوية الطبيعية مع الاحتفاظ بخاصية التفاعل معها لحصول المنفعة الطبيعية .

فالشخص الافتراضي يمكن أن نراه من زاوية أنه شخص رقمي [11] ، فهو عبارة عن مجموعة معلومات رقمية المتداولة في الشبكة ، والتي يتحول بمقتضاه الشخص الطبيعي في شكل غير مادي روحي [12] .

يمكن لنا أن نقول وفق هذا التعريف أن الشخص الافتراضي هو كيان رقمي ينفرد بخصائص ومميزات عن الكائنات الموجودة في العام الافتراضي أي المتواجدون على الشبكة ، إضافة أن الشخص الافتراضي هو الشخص الرقمي سواء كانت له هوية متطابقة مع الهوية الواقعية أو غير متطابقة مع الهوية الواقعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الشخص الافتراضي الذي حل محل الإنسان في العالم الافتراضي لا يعني أن العالم الحقيقي أصبح افتراضي بل أنه يوجد عالم آخر فأصبحت الحقيقة لها شكل آخر [13] .

من هنا نحن نبحث ونعالج معنى الشخص الافتراضي بالمعنى الرقمي وعن مكانته في العلوم القانونية وبالتحديد البحث هل يمكن أن تمنح له شخصية قانونية بالتالي نعتبره شخص قانوني جديد إلى جانب ما يعرفه القانون من أشخاص قانونية (الطبيعي والمعنوي) ؟.

2: الشخص الافتراضي موجود ، جديد ، حقيقة

لا يمكن لأحد أن ينكر وجود ما يسمى بالشخص الافتراضي أو ما يطلق عليه بالشخص الرقمي ، لكن لابد التمييز ما بين نوعين من الأشخاص الرقمية منها ما هي محدودة ويتحكم فيها مستعملها بمعنى تبقى السيطرة للشخص الطبيعي من جانب ، وفي الجانب الآخر نجد ما يسمى بالشخص الافتراضي الذكي ، حيث مع التطور المستمر قد

تصل هذه التكنولوجيات المحملة بالذكاء الاصطناعي إلى درجة متطورة حيث أصبحت قادرة على القيام بمختلف الأعمال بأقل حاجة من التوجيه الإنساني البشري ، ونذكر على سبيل المثال " الروبوت صوفيا " وهو آخر لحد الساعة ما توصل إليه الذكاء الاصطناعي والقادر على التواصل والتفاعل مع الأشخاص دون ترتيب ، إضافة لتمتع هذا الروبوت بسرعة البديهة ، وبذلك يضل الذكاء الاصطناعي في تطور مستمر[14] وهذه هي ميزة المجتمع الحالي المجتمع ألمعلوماتي .

يمكن كذلك أن نقول أن الشخص الافتراضي داخل العالم الإلكتروني شخص جديد لم يعرفه المشرع ولا دارس القانون ، فالباحث القانوني لن يرى حقيقة العالم الافتراضي بوضوح [15] ، وهذا التجريد سببا جديا لدراسة هذا النوع الجديد أو الأشكال الجديدة السابحة في العالم الافتراضي .

مع العلم أنه والذي لابد التسليم به أن في كل الحالات وفي قبول هذا الشخص الافتراضي ذي الذكاء الاصطناعي لا يعني أننا سوف نضحي بالذكاء الإنساني بل لابد دائما الاحتفاظ بمكانة الإنسان [16] كإنسان و هنا الطرح وارد فهل الذكاء الاصطناعي سوف يترك مكانة للإنسان خاصة مع التطور التكنولوجي والإلكتروني ؟ .

أضف إلى ذلك أن الشخص الافتراضي حقيقة بالنظر لضله على الشخصيات الحقيقية ، وما تمتاز به هذه الشخصية الافتراضية في أنها حقيقة تكنولوجية ، ومع التطور التكنولوجي أصبح للعالم الافتراضي حيز واضحا وكبيرا في حياتنا اليومية والمهنية ، هذا ما دفع المتخصصين في كافة العلوم الإنسانية إلى ضرورة ملاحقة هذا العالم الافتراضي [17] ومن بينها الدراسات القانونية التي حقيقة أنها تفتقر إلى النصوص القانونية المنظمة لهذا العالم الافتراضي وبالتحديد الشخص الافتراضي ونحن نعلم أن القواعد القانونية عرفت إلا الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري و لا ثالث لهما ، وما عرفه خارج هذا التقسيم صنفه كحالات فقط .

إن الجدل القائم هو هل يمكن لنا أن نعطيه الشخصية القانونية ؟ مع العلم أنه أصبح ليس من الضروري لأن يكون هذا الشخص الافتراضي في هيئة إنسان [18] ، وهذا ما نعالجه في الشق الثاني من هذه الورقة البحثية .

ثانيا : الشخص الافتراضي و الروبوت والشخصية القانونية

بالرجوع إلى مفهوم الشخصية القانونية فهي إلا حيلة استعملها المشرع لإعطاء الحقوق وتحمل الواجبات سواء للشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري ، وما عرف القانون المدني إلا نوعين من الأشخاص (الطبيعي والمعنوي) ، واليوم يصادفنا وضع الشخص الافتراضي هذا هو التحدي الجديد للقانون ، كيف له أن ينظم هذا الكائن خاصة إذا كان ذكيا أو بمعنى آخر هل الشخص الافتراضي الموجود في مجال النشاط في عالم الانترنت أن يشكل فئة قانونية جديدة وهل يتحمل المسؤولية في حالة إذا أحدث ضررا ، وهل الشخص الافتراضي هو مجرد صورة للشخص القانوني الذي خلقه أو جسده ؟ من هنا أصبح من الضروري البحث على حيلة قانونية أخرى [19] ؟ .

لدراسة هذه الفكرة وجدنا اختلاف واضح مابين الفقهاء ، منهم من يعارض إعطاء كل من الشخص الافتراضي والروبوت الشخصية القانونية (1) ، ومنهم من يقول بضرورة الاعتراف لهما بالشخصية القانونية والتي أصبحت اليوم من الأساسيات (2) ، ولكل رأي مبرراته وأسسه

1 : معارضة إعطاء الشخصية القانونية للشخص الافتراضي و الروبوت

إن الطرح الوارد هو هل يمكن أن نمنح الشخصية القانونية للرجل الآلي الذكي robot [20] ؟ وإن كانت الإجابة بنعم فإنه نستنتج أن الشخص الآلي الذكي له الإرادة وهل هذا صحيح ؟.

حاليا معظم رجال القانون يعتبرون أن الأنظمة الآلية الحالية ليست ذكية بالقدر الكافي لكي تستحق الشخصية القانونية ، فلم يتطور الذكاء الاصطناعي إلى درجة البرمجة الوضع الموجود عليه البشر ، أضف إلى ذلك فإن الوضع الحالي للتشريعات الوضعية عاجزة عن قبول أو الاعتراف بالروبوت كشخص إلكتروني .

إن هذه التبريرات غير كافية على أساس أن التطور إلى درجة عالية تكنولوجيا ليست له حدود ، وما هذا التبرير إلا تبرير تقني فقط .

كذلك بالنسبة للوضع القائم في معظم التشريعات التي لا تقبل بالروبوت كشخص قانوني فهذا ليس مانعا ، فنتيجة للعوامل الواقعية و منها الوقائع العلمية التكنولوجية التي تعتبر من العوامل التي تستدعي تحيين المنظومة القانونية للتماشي مع الواقع ، فنذكر على سبيل المثال التصور الذي اعتمده المشرع في إيجاد و الاعتراف بالشخص المعنوي

(الاعتباري) وما هي إلا حيلة قانونية التي اعتمدها المشرع لتنظيم المجتمع ، فما الذي يمنع من استعمال حيلة أخرى للوصول إلى بناء قانوني وقبول هذه الروبوتات الذكية التي ما هي إلا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو صنيعة الذكاء الاصطناعي ، بمعنى تغيير البيئة القانونية الحالية نظرا لأهمية الذكاء الاصطناعي وأثره على البشرية ، وذلك تماشيا مع الأجيال الجديدة من الروبوتات رغم الصعوبات في تطبيق بعض النظريات مثل قيام المسؤولية الجزائية أو المدنية [21] للرجل الآلي أو ما يطلق عليه بالروبوت [22]، وما الروبوت إلا آلة في شكل إنسان قادرة على الحركة والكلام كالإنسان ، أو بمعنى آخر ما هو إلا آلة تقوم بواسطة نظام أوتوماتيكي بعمل محدد ومبرمج له في مجال الصناعي أو علمي أو منزلي .

استند صاحب هذا الاتجاه أن فكرة الشخصية هي فكرة من تصور الإنسان ومن الإنسان وذلك لتنظيم العلاقات الإنسانية ، لذلك من الغير المعقول أن نطبقها على الشخص الافتراضي أو الروبوت الذكي [23] مثلا .

أضف إلى ذلك فإن الأهم في وضعية الشخص الافتراضي هو البحث كيف نجعل منه مسئول وليس البحث عن حمايته ، فأخطار الذكاء الاصطناعي جسيمة بالنسبة للبشرية .

إن رفض منح الشخصية القانونية للروبوتات الذكية تحت سبب أن المصنعون يحاولون إعفاء أنفسهم من المسؤولية عن أعمال أجهزتهم ، بالتالي بمنح الشخصية القانونية لهذه الروبوتات صنيعة الذكاء الاصطناعي يسقط مسؤولية الجهة المصنعة ، بالإضافة أنها تشكل خطرا عام على النظام العام ، فهذا الاعتراف طمع المجتمع الآلي بضعف نظيره البشري [24] .

2 : ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للشخص الافتراضي و الروبوت

نظرا للانتقادات الموجهة للرأي الرافض لإعطاء الشخصية القانونية للشخص الافتراضي والروبوت ، ظهر اتجاه آخر شجع على إعطاء الشخصية القانونية للروبوت الذكي ، ويستند هذا الاتجاه على الفكرة التالية " أنه كل البشر هم أشخاص لكن ليس كل الأشخاص ببشر " [25] ، وفق هذا الرأي فإنه يجوز لنا أن نعترف للشخص الافتراضي الذكي بالشخصية القانونية والذي أصبح من الأساسيات الوقت الحالي ، فنكون أمام نوع جديد من الأشخاص والقانون لا يعرفها ، حيث جاء في تعبير أحد المؤلفين " أن الروبوت ليس إنسان وليس حيوان ، إنما هو نوع جديد ، والنوع الجديد يعني فئة قانونية جديدة"[26] .

وفق هذا الرأي إن النظام الآلي ليس عبارة فقط عن عناصر ملموسة وغير ملموسة إنما قد يحمل فكرة الشخصية القانونية [27] ، ومفهوم الشخص لا يراد به الشخص الطبيعي فقط ، فلابد إذن التمييز بين الشخص والإنسان ، وذلك على اعتبار أن الشخص هو حقيقة إنسانية قبل أن يكون مفهوم قانوني [28] ، وفي الميدان القانوني فالشخص هو من يتمتع بالشخصية القانونية [29] ، فالشخص الطبيعي être humain موجود قبل أن تعطى له الشخصية القانونية ، وما إعطاء الشخص الاعتباري الشخصية القانونية لدليل أن مفهوم الشخصية هو مفهوم مجرد ، من هنا لا يسوغ في لغة القانون الخلط بين مصطلح الشخص والإنسان فهما ليس مترادفان [30] ، فمناط الشخصية القانونية ليس الإدراك ولا الإرادة ولا الصفة الإنسانية وإنما هو القيمة الاجتماعية [31] .

هذا ما يسمح لنا مستقبلا القبول بالشخص الآلي الذكي المستقل التام عن البشر و منحه الشخصية القانونية ، وهذا الوضع هو رهن السماح لمهندسي الروبوتات على تطوير مقدرتها على التعلم والتكيف إلى الدرجة التي تنفرد بقرارها الذاتي دون أي سيطرة بشرية [32] ، أضف إلى أنه لا يوجد ولا مبدأ يحدد متى يلزم على النظام القانوني الاعتراف بكيان ما كشخص قانوني ، ولا متى يلزم عليه إنكار الشخصية القانونية [33] .

ويضيف هذا الاتجاه الذي يجيز إعطاء الشخصية القانونية إلى الشخص الآلي (الروبوت) أساس آخر و هو أنه كل ما كان الروبوت قادر على اتخاذ القرارات وإعمالها دون تدخل الإنسان فلا يمكن اعتباره شيء مراقب من طرف الغير (الصانع ، المالك ، المستعمل ، المصمم) ، من هنا فإن الروربوت مستقل [34] ، بمعنى آخر أن أي كيان يتمتع بوعي ذاتي وإرادة مستقلة يكون أهلا للتمتع بالشخصية القانونية [35] ، هذا ما يسعى إلى تنفيذه البرلمان الأوروبي بمقتضى التوصية المتفق عليها في فيفري 2017 وذلك بإيصاء اللجنة الأوروبية إيجاد قواعد خاصة بالروبوت وذلك بإعطائه الشخصية القانونية والحقوق وحتى ذمة مالية [36] ، وقد ذهب المشرع الأوروبي لإعطاء الروبوت مكانة قانونية خاصة في المستقبل مع ظهور الأجيال الجديدة التي ستؤدي إلى منح الحقوق له وفرض الالتزامات عليه هذا ما أكده الفقه وأطلق عليه بالشخصية الإلكترونية القانونية [37] .

أضف إلى ذلك لما لا يمنح الشخصية القانونية للشخص الافتراضي في حين هناك من اعتبر أن الجهاز الإلكتروني الذي يتم بواسطته إبرام العقد ذي شخصية قانونية وما يتبعها من أهلية قانونية وصلاحية في إبرام العقود ، لكن رغم ذلك أنتقد هذا الرأي على

أساس أنه من يتمتع بالشخصية القانونية يتمتع بالذمة المالية ومن ليس له ذمة مالية لا تثبت له الشخصية القانونية [38] .

لا يمكن إذن أن نتجاهل أساس قيام المنظومة القانونية للقانون الخاص الذي حدد التقسيم الثنائي (أشخاص وأشياء) وكل ما خرج عن هذا التقسيم فهو حالات خاصة ، ونجد منها ما يعرف بحالة الجنين والجدل الذي قام حوله فهو ليس إنسان و لا شيء ، وفي الأخير نظمه المشرع عندنا وفق المادة 2/25 ، ووفق نص المادة 25 /1 فإنه ليست له شخصية قانونية لأن اكتساب الشخصية القانونية يكون من الميلاد حيا إلى الوفاة ، لكن وفق الفقرة الثانية من نفس المادة جاء بالحالة الخاصة للجنين واعتبره كائن قانوني إذا تحقق الشرط وهو ولادته حيا فله الشخصية القانونية ، أضف إلى ذلك ما يطلق عليه بالجثة أي الميت فهل الشخص يتحول إلى شيء بعد الموت ؟ بالرجوع إلى القانون فإن المشرع حدد بداية الشخصية القانونية من الميلاد حيا إلى الوفاء ، أما عن وضع الجثة فهي تخرج عن هذا التحديد ، فهي بالتحديد شيء لأنها لا يوجد فيها صاحب حق ، وغيرها من حالات التي تضع القانون في مأزق ، ومع التطور ما هو وضع الشخص الافتراضي والروبوت الذكي خاصة ، هل تمنح له الشخصية القانونية وهي ليست إنسانا[39]، لكن يمكن أن تكون أشياء لأن مفهوم الشيء يستطيع أن يحمل كل الحقائق الواقعية إلا حقيقة الإنسان [40] .

هذا الوضع دفع بعض الفقه الأجنبي إلى اقتراح أمام اللجنة الأوروبية القيام بمبادرة تشريعية لتنظيم الروبوتات ، وبتاريخ 16 فيفري 2017 تم الموافقة على مبادرة في مشروع للمجلس الأوروبي ، فأثار هذا التيار إمكانية إيجاد نظام قانوني خاص للأشخاص الإلكترونية للروبوتات الأكثر تطورا والمستقلة أي الروبوتات التي تتصرف بكل استقلالية مع الغير ، والتي يمكن اعتبارها أشخاص الكترونية مسئولة ، وذلك بغرض إصلاح كل ضرر حدث للغير.

فالغرض من هذا التنظيم هو توضيح المسؤوليات عند حدوث الضرر والتي من خلالها يمكن تقديم أدلة للأضرار والعلاقة السببية ما بين الأضرار والسلوك المضر للروبوت ، وتضيف السيدة Delvaux أنه يجب وضع تأمين إجباري مثل ما هو الحال بالنسبة لتأمين السيارات ، متمم بصندوق التعويض قادر على تقديم التعويضات [41] .

انطلاقا من الإشكاليات المثارة خاصة بمناسبة ما يسمى الروبوتات أقترح بعض الفقه أنه لابد [42] :

- إيجاد شخصية قانونية خاصة بالروبوت
- إيجاد ميكانيزم للمسؤولية التضامنية بدون خطأ
- إيجاد صندوق للضمان وذلك لتعويض الضحايا في حالة الأضرار الجسمانية

هذه بعض الاقتراحات لتنظيم الروبوتات والأضرار الناجمة عنها ، ووفق هذا التصور فإنه يتأكد أن التقسيم الروماني أشخاص وأشياء أنه تقسيم أصبح غير مؤكد [43] .

الخاتمة :

لقد اعتدنا في الدراسات القانونية التطرق لجملة من المواضيع غالبا نجد المشرع تناولها فتكون الدراسة أكاديمية ووصفية ، لكن في دراسة ما أستجد في الواقع بما يعرف بالشخص الافتراضي والآلات الذكية التي تحمل الذكاء الاصطناعي خاصة التي تكون في صورة الإنسان ، فأصبح من الضروري اهتمام المشرع بما هو آتي مستقبلا من كائنات لا يعرفها في منظومته التشريعية ، والأكيد أنها تلعب الدور الهام في المجتمع وفي حياة الإنسان خاصة وباعتبار أن المجتمعات اليوم مجتمعات لها الاهتمامات في المجال التكنولوجي الإلكتروني والرقمي .

نستنتج أن فئة الأشخاص السابحة في العالم الافتراضي حقيقة لا مفر منها مثلها مثل ما عرفة المجتمع عند اعتماد مفهوم الشخص الاعتباري الذي هو في الأصل نشأ في الواقع وصاغه المشرع في منظومته القانونية مستعملا حيلة قانونية ، فأطلق عليه مفهوم الشخص المعنوي الذي حقيقة هو غير موجود في الواقع ولاعتبارات واقعية اعترف به ومنحه الشخصية القانونية لكن بشروط .

أضف إلى أنه معارضة بعض الفقه في إعطاء الشخصية القانونية للروبوت له ما يبرره حسب رأيهم ، وهو أن الاعتراف بالشخصية القانونية لهذه الأنظمة الأوتوماتيكية والمزودة بالذكاء الاصطناعي يؤدي إلى عدم مسؤولية صانعيها ، وهذا ما أعتبره الفقه ضررا أخلاقي غير مقبول .

لذلك حتى وإن قام الجدل في منح الشخص الافتراضي و الروبوت الشخصية القانونية أم لا ، فإنه لا محالة سيقوم الإشكال مستقبلا وذلك نظرا لما يحدثه من تغيرات في المجتمعات هذا الذي يدفع المشرع على ضرورة تنظيمه .

فيقع على المشرع ما يلي :

ـ ضرورة اهتمامه بهذه الأشكال الجديدة وليدة التطور التكنولوجي الرقمي ، وهذا ما لم يسعى إليه التشريع الجزائري إلى حد الساعة ، عكس بعض الدول الأوروبية التي هي في عمل مستمر سواء دراسات أكاديمية أو مشاريع قوانين لتنظيم هذه الأشكال الجديدة .

ـ إيجاد آليات جديدة لمعالجة الوضع في حالة إحداث هذه الأنظمة الجديدة ضرر بالإنسان خاصة إذا كانت أضرارا جسمانية .

لكن لا يمكن لنا أن نتجاهل في نهاية هذه الدراسة المختصرة المعضلات الجديدة التي تواجه الآلية التشريعية ، و هي أن الشخص الافتراضي والروبوت كليهما ليسا إنسانا ، فالروبوت شيء ميكانيكي من إيجاد وصنع الإنسان المخترع المبدع الذكي أما الإنسان فهو بيولوجي من خلق الله سبحانه ، ولن يحل محل الإنسان في هذه المعمورة مهما طال الأمد فيبقى دائما وأبدا في خدمة الإنسان ، و الإنسان هو السيد وما الروبوت إلا في خدمته ، لذلك قيل عنه أنه مجرد منافس وليس خليفة .

فالروبوت في كل الأحوال لا يمكن أن يصبح إنسانا ، وما الشخصية القانونية إلا للإنسان ، وما تبقى لرجل القانون إلا إيجاد نظام خاص بهذه الحالات الخاصة ، والقول لما لا بوجود مفهوم آخر للشخصية القانونية أي الشخصية القانونية الثالثة أي الشخصية الافتراضية داخل العالم الإلكتروني وهي فكرة مازالت غير معترف بها لحد الآن لا فقها ولا قانونا .

الهوامش

[1]: مسعود بورغدة نريمان : العقود المبرمة بواسطة الأنظمة الإلكترونية الذكية ، دكتوراه ، جامعة الجزائر1 ، كلية الحقوق،2017 ، ص 12 .

[2] : *DANIELE BOURSIER : de l'intelligence artificielle à la personne virtuelle, émergence d'une entité juridique ; article en ligne www . carin . info /revue-droit et société 1- 2001 -3 – page 847 consulté le 3/4/2019 .*

[3] : عجالي بخالد : النظام القانوني للعقد الإلكتروني في التشريع الجزائري ، دكتوراه ، تيزي وزو ، جامعة مولود معمري ، 2014 ، ص 35 .

[4] : " يعرف الذكاء البشري أنه القدرة والمهارة على وضع وإيجاد الحلول للمشكلات باستخدام الرموز وطرق البحث المختلفة للمشكلات والقدرة على استخدام الخبرة المكتسبة في اشتقاق المعلومات ومعارف جديدة تؤدي إلى وضع الحلول لمشاكل ما في مجال معين " ، أحمد كاضم : الذكاء الاصطناعي ، 2012 .

, consulté le 13/5/2019https://updown.gq/uploads/artificial%20intelligence.pdf

[5] *: DANIELE BOURCIER , op cit , p 84 9 .*

[6] : : منير محمد الجنبيهي ، ممدوح محمد الجنبيهي : الشركات الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي ، 2008 ، ص 7 ، 8.

[7] *:« l'intelligence artificielle consiste à faire exécuter par une machine des opérations que nous faisons avec notre intelligence " , Nathalie Nevejans , traité de droit et d'éthique de la robotique civil , LEH édition 2017 , p 31 .*

[8] : يراد به كذلك أنه ذلك " الفرع من علوم الحاسوب الذي يمكن بواسطته خلق وتصميم برامج الحاسبات التي تحاكي أسلوب الذكاء الإنساني لكي يتمكن الحاسب من أداء بعض المهام بدلا من الإنسان والتي تتطلب التفكير والتفهم والسمع والتكلم والحركة بأسلوب منطقي ومنظم " ، أحمد كاضم ، المرجع السابق

[9] *: LAURINE TAVITIAN : l'intelligence artificielle , les robots et le droit , www.village-juriste.com/article/intelligence-artificielle-et droit 20437 .html , consulté le 10/6/2019*

[10] : علم النفس الافتراضي ، 10/6/2019 consulté le ar . wikipedia .org

[11] *:" Numérique c'est la représentation d'information par des nombres " , Laurent Leveneur , 2 – propos introductif , le droit civil a l'ère numérique , acte du colloque 21 avril 2017 , semaine juridique , décembre 2017 , p 5 .*

[12] *: DANIELE BOURSIER , op cit , p 865*

[13] *: : DANIELE BOURCIER , op cit , p 849*

[14] *: « Intelligence artificielle est en action. Elle entre dans les automobiles, dans les laboratoires, elle sera bientôt dans les cuisines et les cabinets médicaux , dans les usine et les agences bancaires " , Grègorie Virat / Hervè Juvin ; l'intelligence artificielle : une ambition Française , ; colloque « intelligence : des libertés individuelle à la sécurité nationale " https://www.cigref.fr/wp/wp-content/uploads/2017/04/Colloque-IA-libertes-individuelles-securite-nationale.pdf , consulté le 20/6/2019*

[15] : عبد الفتاح حلمي بلال : الملامح القانونية للشخصية الافتراضية داخل العالم الإلكتروني

https://seconf.wordpress.com/2015/05/15 consulté le 23/7/2019

[16] : Jean Launay : l'intelligence artificielle : un enjeu majeur pour la nation ; colloque « intelligence : des libertés individuelle à la sécurité nationale " https://www.cigref.fr/wp/wp-content/uploads/2017/04/Colloque-IA-libertes-individuelles-securite-nationale.pdf , op cit .

[17] : عبد الفتاح حلمي بلال : الملامح القانونية للشخصية الافتراضية داخل العالم الإلكتروني ، المرجع السابق .

[18] : : L'univers du virtuel nous montre que la dimension physique n'est plus nécessaire pour imiter l'homme , il ne s'agit , non plus de créer une conscience derrière l'intelligence artificielle ; DANIELE BOURCIER , op , cit , p 866

[19] : DANIELE BOURCIER , op cit , p 864:

[20] « Les robots ont deux face , l'une imaginaire , tour à tour fantaisiste , inquiétante , drôle ou spirituelle , l'autre réelle , à la fois matérielle , technique , économique et politique "; Nathali Nevejans , op cit , p 9 .

[21] : « Quand à la responsabilité civil , elle est tout aussi difficile à envisager car si nul n'est censé ignoré la loi , peut- on dire qu'un robot a conscience de commettre un acte illicite ", Alain Bensoussan , Les robots ont –ils une personnalité ? , www . Alain – Bensoussan . com., consulté le 4/8/2019 .

[22] : Alain Bensoussan , op cit

[23] : un robot intelligent c'est un assemblage complexe de pièces mécaniques et de pièces électronique pouvant être piloté par une intelligence artificielle , : LAURINE TAVITIAN : l'intelligence artificielle , les robots et le droit , www.village-juriste.com/article/intelligence-artificielle-et droit 20437 .html , op cit

[24] : همام القوصي : إشكالية الشخص المسئول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية " النائب الإنساني " على جدوى القانون في المستقبل) ، دراسة تحليلية إستشراقية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات ، مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة ، العدد 25 ، مايو 2018 ، ص 77 .

[25] : : VERS DE NOUVELLES PERSONNALITES JURIDIQUEAU 21 ème SIECLE (ROBOTS , ANIMAUX et espaces naturels) , http://www.selene-avocats.fr/publications-activites/2162-vers-de-nouvelles-personnalites-juridiques-21eme-siecle-robots-animaux-espaces-naturels/, consulté le 13/8/2019

[26] : : Robots , animaux, espèce naturelles forme de personnalité juridique au 21 éme siècle , journal spécial des société , 9 juin 2018, numéro 41 , p 6

[27] : : DANIELE BOURCIER , OP CIT , P 865

[28] Hubert de Vauphane , La personnalité juridique des robots , Revue Banque , n° 807 , www-revue – banque .fr , consulté le 23/8/2019 .

[29]: توفيق حسن فرج : الأصول العامة للقانون ، المدخل للعلوم القانونية ، والنظرية العامة للالتزام ، الكتاب الأول ، موجز للنظرية العامة للقانون والنظرية العامة للحق ، بيروت ، مكتبة مكاوي ، 1973 ، 1975 ، ص 294 .

[30] : محمد سعيد جعفور : مدخل إلى العلوم القانونية ، دروس في نظرية الحق ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ، ص 283

[31] : علي فيلالي : نظرية الحق ، الجزائر ، موفم للنشر ، 2011 ، ص 179 .

[32] : همام القوصي ، المرجع السابق ، ص 77

[33] : مسعود بورغدة نريمان ، المرجع السابق ، ص 146 .

[34] : Hubert de Vauphane , op cit

[35] : مسعود بورغدة نريمان ، المرجع السابق ، ص 146

[36] *: Hubert de Vauphane , op , cit*

[37] : همام القوصي ، المرجع السابق ، ص 77 .

[38] : عجالي بخالد ، المرجع السابق ، ص 36 .

[39] *: M.F.S de Savigny : Traité de droit civil romain , Paris , 1855 , p2 .*

[40] *: Roberto Andorno : La distinction entre les personnes et les choses à l'épreuve des procréations artificielles , Paris, LGDJ , 1996 , p 12 .*

[41] *: www. édition législatives.fr ; Les problématiques juridique qui naissent avec l'intelligence artificielle ; propriété intellectuelle numérique, consulté le 3/9/2019.*

[42] *: Laurent Archambault : intelligence artificielle , le droit n'est pas prêt ,; www . usinenouvelle .com , consulté le 3/9/2019*

[43] *: Marie – Anne Frison – Roche : Les personnes et les choses ; la distinction en jeu ; mafr.fr ., consulté le 10/9/2019 .*